



دراسة قياسية لأثر التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

An econometric study of the impact of inflation and unemployment on public expenditures in Algeria During the period (1990-2021)

آزي فتحي

مخبر LARMHO (جامعة تلمسان)

جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر

fethi.arzi@gmail.com

بختاوي فاطيمة الزهراء*

مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات (إتمام)،

جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر

bakhtaouifatima@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/11/23

تاريخ الإرسال: 2022/10/03

ملخص:

تهدف دراستنا لقياس أثر كلا من البطالة والتضخم على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL، بالاعتماد على برنامج EVIEWS.10، وقد توصلت الدراسة إلى تقدير نموذج $ARDL(4, 4, 4)$ حيث أن 99% من التغير الحاصل في النفقات العمومية يرجع إلى المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج، بالإضافة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بحيث تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العمومية وكلا من معدلات البطالة والتضخم بحيث كلما زادت النفقات بنسبة 1% انخفضت معدلات البطالة بـ 1.65% والتضخم بـ 0.23%، كما تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة بدليل سالبة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ. الكلمات المفتاحية: نفقات عمومية؛ تضخم؛ بطالة؛ نموذج (ARDL).

Abstract:

Our study aims to measure the impact of both unemployment and inflation on public expenditures in Algeria during the period (1990-2021), by using the Autoregressive Distributed lag Model (ARDL), based on the EVIEWS.10 program. As 99% of the change in public expenditures is due to the economic variables included in the model, and a long-term relationship was found between the variables so that an inverse relationship was found between public expenditures and both unemployment and inflation rates.

So that whenever expenditures increased by 1%, unemployment rates decreased by 1.65% and inflation by 0.23%. It was also found that there is a short-term equilibrium relationship between the study variables with negative evidence and a significant error correction coefficient.

Key Words: Public expenditures; Inflation; Unemployment; (ARDL) Model.

JEL Classification: E62, E24, E31.

*مرسل المقال: بختاوي فاطيمة الزهراء (bakhtaouifatima@yahoo.fr)

مقدمة

يعتبر كل من الإنفاق العام و البطالة بالإضافة إلى التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، كما تعتبر من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في تغيير الوضع السائد للاقتصاد، خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلل ما، لذا كان تحديد العلاقة بين تلك المتغيرات موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد العام، وعليه فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمختلف مؤشرات من رفع النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم أخذ لدى الكثير من الباحثين والسياسيين أهمية كبيرة بعد أن أدركت حكومات هذه البلدان، وخاصة الربيعية منها والتي تعاني من اختلالات، وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها و الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأني من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، أو السياحة أو حتى الزراعة مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد، ولذلك اعتمدت الجزائر جملة من التدابير والإجراءات للتأثير في الإيرادات والنفقات العمومية بتغيير حجمهما أو تركيبتهما، سعياً لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجهات العامة للسياسة الحكومية من جهة، والظرفية الاقتصادية من جهة أخرى كتحفيز النمو و التشغيل الكامل للعمالة والتحكم في معدلات التضخم.

وبناء على ما سبق فقد جات دراستنا لتعالج أثر كلا من التضخم والبطالة على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الإشكالية: جاءت دراستنا لتدرس الإشكالية التالية: ما مدى تأثير كلا من التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

الفرضيات: لمعالجة الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة والتضخم والنفقات العمومية في الجزائر.

- توجد علاقة عكسية بين البطالة والنفقات العمومية في الجزائر.

- توجد علاقة طرية بين التضخم والنفقات العمومية في الجزائر.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، بحيث تسعى لدراسة أهم متغيرين محددين للوضعية الاقتصادية لأي بلد وهما البطالة والتضخم وأثرهما على أهم وسيلة للسياسة المالية ألا وهي النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، من خلال دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

المتباعدة الموزعة ARDL، بالاعتماد على برنامج EViews.10

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا لتحقيق النقاط التالية:

- تقديم مفاهيم وتعريفات لمصطلحات الدراسة: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والنفقات العمومية مع الإحاطة بكل جوانبها والعلاقة النظرية بين هذه المتغيرات.

- تقدير نموذج لقياس أثر النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021 تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين التغيرات: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة والنفقات العمومية في الجزائر
- تحديد اتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة.

I. الإطار النظري للدراسة

في هذا الجانب من الدراسة سنحاول الإحاطة بالتعاريف الاجرائية لمختلف مصطلحات البحث كالتالي:

1. النفقات العامة

قبل التطرق للتعريف الاصطلاحي للنفقة العامة لابد من تعريفها لغويا بحيث تعرف النفقة لغويا كالتالي:

1.1. النفقة لغة

مشتقة من كلمة "نفق"، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه: نفقت الدابة، أي: ماتت، ونفق البيع، أي: راجع، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ويقال أنفق الرجل، أي: ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة. (. غيده فله، د. غيده فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان 2018، صفحة 25)

2.1. اصطلاحا

وردت العديد من التعريف للنفقة العمومية والتي سنحاول إدراج أهمها كالتالي:

كما يمكن تعريف النفقات العامة على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع الحاجات العامة. (مسعودي و عزي ، المجلد 04، العدد (01)، 2020، صفحة 119)

تعرف النفقات العامة على أنها جميع النفقات التي تتحملها الدولة أو الحكومة لبلد ما في إدارة الرعاية الاجتماعية بغية تحقيق المنفعة العامة وكذلك قصد تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد. (Rohit, 2009, p. 22)

وتعرف النفقات العامة أيضا على أنها: الإنفاق العام أو الحكومي وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات و سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها. (مقراني ، المجلد 20، العدد 01، 2020، صفحة 63)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النفقة العامة بأنها مجموع المبالغ المالية التي تنفق من هيئات عمومية لتحقيق المنفعة العامة من الناحيتين الاجتماعية أو الاقتصادية. وتبعاً لما جاء به "موسجرف" فإن النفقة العامة تبرز من خلال ثلاث عوامل وهي:

أ. **تدعيم تخصيص الموارد:** يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد بعملية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة، وهذا ما يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي تحدد على إثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية



المطبقة. حيث ان آلية السوق وبحكم انطلاقها من مبدأ 'الإيديولوجية الفردية' التي تهدف إلى تعظيم المصلحة الخاصة، فإن عملية تخصيصها للموارد تتميز بنوع من عدم الكفاءة، إذ أن ارتفاع حجم الأرباح في المواد الاستهلاكية مثلاً قد يدفعها إلى التركيز على العملية الإنتاجية مستقبلاً، ومن ثم فإن تدخل الدولة عن طرق نفقاتها العامة سواء عن طريق قطاعها العام أو في شكل إعانات مثلاً، من شأنه دعم توفير المواد الإنتاجية مما يساعد على استمرار ديناميكية العملية الإنتاجية.

ب. إعادة توزيع الدخل: حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة في شكل منح ومساهمات اجتماعية، تساعد على الحد والتقليل من التفاوت في الدخل بين مختلف فئات المجتمع، بشكل يحد من التفاوت التكنولوجي، كما أنها تساهم في تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من إيجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

ت. دعم الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي الوصول لأكثر استخدام للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة تساعد على تجنب الآثار السلبية للعديد من الاختلالات في النشاط الاقتصادي، على كل من معدلات البطالة والتضخم ومن ثم المحافظة عليها عند مستويات الطبيعة.

(كريمة، العدد 22 (جوان 2017)، الصفحات 62-63)

2. التضخم

1.2. تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه زيادة مفرطة غير ضرورية لعملة الدولة خصوصاً عن طريق إصدار أو صك النقود الورقية الغير مرجوة السداد بشكلها أو بنفس نوعها، كما يعرف على أنه ارتفاع أو زيادة معتبرة للأسعار سببها توسع غير مضمون في النقود الورقية أو الائتمان المصرفي. (Henry , 1999, p. 2)

ويعرف التضخم أيضاً بأنه: ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الانفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات. (بن تركي و زرزوي، المجلد 03، العدد 02 (2019)، صفحة 85)

وتعريف آخر يرى أن التضخم هو: الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والملاحظ خلال فترة زمنية قد تمون شهرية أو سنوية. (Baillargeon, 2000, p. 82)

2.2. أنواع التضخم: للتضخم أنواع عدة نذكر منها:

أ. التضخم الجامح (hyperinflation): هو تضخم ذو معدلات عالية، يصل إلى 1000 ومليون أو حتى مليار بالمئة سنوياً.

ب. التضخم السريع (galloping inflation): ومعدله 50 أو 100 أو 200 بالمئة.

ت. التضخم المعتدل (moderate inflation): هو الارتفاع المعتدل في مستوى التضخم بحيث لا يؤثر بدرجة كبيرة على المداخل والأسعار. (يوسفات، العدد 11، 2012).

3.2. دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

باعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي والسياسي، لذا فالفريق الآخر من الاقتصاديين يعتبرون أن النفقات العامة سياسة ذات أدوات فعالة متفاوتة في يد الدولة، والتي تعمل على التأثير على الأسعار بغية جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق:

- دعم بعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الانفاق العام لزيادة الاستثمار واستبعاد تخفيض النفقات غير المنتجة.
 - تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلي، يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
 - زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الانفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت مما يحقق هدف السياسة المالية.(عقون، 2015/2016، صفحة 68)

3. البطالة

1.3. تعريف البطالة

تعرف البطالة بأنها نسبة عدد العمال عاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، أما إذا كان كبيرا فإن سوق العمل في حالة اختلال وعدم استقرار. (كعوان، العدد 07، جوان 2017، صفحة 146)

ويعرفها المكتب الدولي للعمل (Bureau International du Travail) على أنها: "تشمل كافة أشخاص الذين هم في سن العمل راغبين في العمل وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد"، ويعرف بذلك البطال، حسب هذه المنظمة على أنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد. (عدون و العايب، 2010، صفحة 45)

بينما المكتب الدولي للبطالة فيعرفها على أنها تشمل جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 56 سنة والذين هم عاطلون عن العمل وتتوفر فيهم الشروط التالية:

عاطل عن العمل: بمعنى أنه لم يعمل خلال الأسبوع السابق ولكنه بدل بعض الجهد للحصول على عمل، على سبيل المثال بالذهاب إلى مقابلة عمل.

خارج القوة العاملة: ويعتبر الشخص خارج القوة العاملة إذا لم يعمل في الأسبوع الماضي ولم يبحث عن عمل في الأسابيع الاربعة الماضية، وبعبارة أخرى فإن الأشخاص الذين لا يعملون أو العاطلين (بمعنى البحث عن العمل



ولكن لا وجود للقدرة على العثور عليه) تعتبر خارج القوة العاملة ومثال ذلك: الطلاب المتفرغون للدراسة، ربات البيوت والاشخاص غير القادرين على العمل بسبب الإعاقة.

أن يكون متاح للعمل: بمعنى الأشخاص القادرون على العمل في حالة توفر ذلك دون وجود عارض يمنع ذلك. (Robert , 2015, p. 162).

2.3. أنواع البطالة

أ. البطالة الدورية: تعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات،

يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال. (Ragan & Lipsey, 13 édition, 2011, p. 481)

ب. البطالة الاحتكاكية (Chômage Frictionnel): هي بطالة اختيارية تنشأ بسبب الحركة المستمرة للأفراد بين مختلف المناطق والوظائف بحثاً عن فرص عمل تتماشى مع ميولهم واستعداداتهم فهي تتوافق في ذلك مع الوقت الضروري الفاصل بين التوقف الإداري عن النشاط ومباشرة نشاط مهني آخر، كما تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذي تتوفر لديهم فرص العمل، وبالمقابل فإن الحصول على فرصة عمل يستلزم وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينهم. (الفولي و مجدي، 2000، صفحة 58)

ت. البطالة الاختيارية أو الإدارية Chômage Volontaire

تنشأ عند عزوف فئة من القوى العاملة عن العمل بسبب تدني مستويات الأجور السائدة أو لأسباب شخصية، اجتماعية أو جغرافية غير أن هذا النوع من البطالة يختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتوافق ومؤهلات هؤلاء العاملين. (الوزني و الرفاعي، ط01، 2002، الصفحات 270-271)

ث. البطالة الهيكلية: هي نوع من البطالة والذي يصيب جانب معين من القوى العاملة وذلك راجع للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني. (بلفصيل ، زحاني، و قдал، المجلد04، العدد02، 2019، صفحة 27)

4. آلية تأثير النفقات العامة على مستوى البطالة

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، ويمكن حصرها فيما يلي:

1.4. نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين النفقات العامة والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد دائماً في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثالياً والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطل يرغب في أن يشتغل. (بلعباس و زكان، 15-16 نوفمبر 2011، صفحة 5).

2.4. نظرة المدرسة الكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

حسب المدرسة الكينزية يمكن للدولة التقليل من ظاهرة البطالة إلى أقصى الحدود الممكنة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلباً على رغبة المنتج في

التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي على إيقاف بعض خطط الإنتاج، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي. (عافر، 2010، الصفحات 161-162)

وهنا تتدخل الدولة عن طريق إتباع سياسة اتفاقية توسعية، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وبالتالي تنشيط الإنتاج، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعّل تجنباً لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب، كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره ينخفض من معدل البطالة. (بن عزة، 2014/2015، صفحة 81)

غير أن هذا الانتظار يجب ألا يطول كثيراً لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار (201) الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلباً. (مقري، 2014-2015، صفحة 81)

3.4. نظرة المدرسة النقدية للعلاقة بين الاتفاق العام والبطالة:

يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون دائماً أن تطبيق سياسات مالية توسعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بسببها الدين العام. (عزري و خوني، المجلد 11، العدد 02، 2018، صفحة 187)

5. الدراسات السابقة

- دراسة: مجلخ سليم ووليد بشيشي (2017)، بعنوان: "دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016" هدفت الدراسة إلى تقدير أثر كل من الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، سعر البترول، معدل التضخم على النفقات العمومية في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، وجود علاقة عكسية بين التضخم والنفقات الحكومية، ووجود علاقة طردية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العامة على المدى الطويل، بالإضافة إلى التوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين النفقات العامة وسعر البترول على المدى الطويل.
- دراسة: عرابي محمد (2019)، بعنوان: "أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)"، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين حجم الإنفاق ومعدل التضخم في البلدان المدروسة، كما تم التوصل إلى أن الارتباط بين الإنفاق العام والبطالة قوي جداً وعكسي في كل من الجزائر والمغرب، مما يعزز أهمية الإنفاق العام في معالجة مشكلة البطالة هي هاتين الدولتين، على عكس تونس التي فيها الارتباط ضعيف بين الإنفاق والبطالة. بالإضافة إلى وجود علاقة طردية وارتباط قوي بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

- دراسة (Wobilor & Egbulonu Kelechukwu Godslope and Amadi Kingsley, (2014)

بعنوان: "Effect Of Fiscal Policy On Unemployment In The Nigerian Economy"

ويسعى الباحثون في هذه الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1970-2013)، ولتبيان هذه العلاقة قام الباحثان بتحديد متغيرات السياسة المالية التي من شأنها أن تؤثر على البطالة وتتمثل فيما يلي: معدل البطالة (Unemp)، الإنفاق الحكومي (GEX)، الدين الحكومي (GDS)، الإيرادات الحكومية من الضرائب (GTR)، وتنطلق إشكالية الدراسة حول مساهمة الإنفاق الحكومي والضرائب في الرفع من وتيرة التشغيل في الاقتصاد النيجيري في ظل المشاكل الأمنية التي أثرت على بنية الاقتصاد النيجيري وارتباطه بشكل كبير بمدخلات المحروقات. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة سلبية بين أدوات السياسة المالية ومعدل البطالة في نيجيريا، حيث أبرزت أن زيادة الإنفاق الحكومي فضلا عن زيادة رصيد الديون الحكومية يؤديان إلى زيادة العمالة في نيجيريا، كما أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية الحكومية مع البطالة، حيث أن الزيادة في معدل الضرائب تقلل من العمالة في نيجيريا، وتكشف النتائج أيضا عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البطالة والسياسة المالية في نيجيريا

- دراسة: عزري حميد، خوني رايح (2018)، بعنوان: "قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر"، وذلك خلال الفترة 1990-2015، من خلال دراسة السببية بين النفقات العامة والبطالة وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه إذا تغيرت النفقات العامة لا تتغير البطالة وكذلك تغير البطالة لا يؤدي إلى تغير النفقات العامة.

- دراسة: Benelbar M'hamed, Senoussi Ali (2019)، بعنوان: The impact of Public

"Expenditure on Inflation Rate in Algeria during the period 1986- 2016"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، وذلك بالاعتماد على طريقة التكامل المشترك لجوهانسون، وقد أظهرت تقديرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه والنتائج التي تم الحصول عليها تمثلت في وجود تأثير سلبي لنفقات التسيير وتأثير إيجابي لنفقات التجهيز على التوالي على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

II. الدراسة التطبيقية:

في هذا الجانب من لدراسة سوف نحاول تقدير أثر كل من البطالة والتضخم على النفقات العمومية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وذلك باستخدام برمجية EVIEWS.V 10

1. متغيرات الدراسة

تم تحديد متغيرات الدراسة المكونة للنموذج من خلال الاطلاع على بعض الدراسات السابقة في موضوع

الدراسة،

نجد أن المتغير التابع والمتمثل في النفقات العمومية الإجمالية المقدرة بمليارات الدينانير، بينما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في كل من معدل البطالة، بالإضافة إلى معدل التضخم، وقد الحصول على هذه البيانات من موقع البنك الدولي.

2. طريقة ومنهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات السالفة الذكر وذلك بأخذ اللوغاريتم لها وذلك لتفادي مشكل الوحدات المختلفة بين المتغيرات، وفي هذا الإطار تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وذلك لمجموعة من الخطوات التي سيتم معالجتها من خلال تسلسل دراستنا.

3. نموذج الدراسة

من خلال النموذج المصاغ سنحاول تقدير أثر البطالة والتضخم على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة من 1990-2021، وذلك للنموذج التالي:

$$DP=f(GDP, INF, CH).....(1)$$

وبالاعتماد على المعادلة (1) نحصل على:

$$DP= a_0+ B_1INF + B_2CH+ U_t.....(2)$$

بحيث:

- DP: النفقات العمومية
- INF: معدل التضخم
- CH: معدل البطالة.
- U_t : الخطأ العشوائي.
- a_0 : ثابت الانحدار
- B_1, B_2 : معاملات المتغيرات المستقلة: GDP, INF, CH على التوالي.

4. قياس أثر البطالة والتضخم على النفقات العمومية باستخدام نموذج (ARDL)

استخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL.

وتتميز منهجية ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة من بينها:

- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة (I= 0) أو (I= 1)



- إنَّ استخدامه، يساعد على تقدير مكونات علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العالقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية:

- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية؛

- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bounds of Test؛

- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛

- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.

وعليه سوف يتم تقدير النموذج كالتالي:

1.4. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

في هذا الجانب بالاعتماد على اختبار ADF حيث تم دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للوغاريتم متغيرات الدراسة، وبالنظر إلى الجدول 01 أدناه، فإن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى وذلك لأن قيمة الدلالة للاختبار فاقت 0.05، وعند أخذ الفرق الأول للمتغيرات استقرت كلها، وعليه فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وبذلك تحقق شرط تطبيق نموذج ARDL لتقدير أثر كل من النمو البطالة والتضخم على النفقات العمومية.

الجدول 01: " نتائج اختبار ADF للإستقرارية "

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
	AtLevel	LNdp	LNinf	LNch
With Constant	t-Statistic	-2.960411	-2.960411	-2.960411
	Prob.	0.407	0.1248	0.7709
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.800433	-3.562882	-3.562882
	Prob.	0.2077	0.2833	0.7665
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.952066	-1.952066	-1.952066
	Prob.	0.9998	0.1850	0.3304
At First Difference				
		d(LNdp)	d(LNinf)	d(LNch)
With Constant	t-Statistic	-2.963972	-2.963972	-2.963972
	Prob.	0.0017	0.0000	0.0008
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.568379	-3.568379	-3.568379
	Prob.	0.0011	0.0000	0.0049
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.952473	-1.952473	-1.6110211
	Prob.	0.0017	0.0000	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

2.4. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته

تظهر نتائج التقدير الموضحة في الجدول (02) أدناه أن النموذج المقدر هو $ARDL(4, 4, 4)$ ، حيث تم اختياره بعد تقدير 100 نموذج تم تقييمه، وذلك بناء على نموذج AIC مع تحديد فترات الإبطاء بـ 4 فترات كحد أعلى لكل المتغيرات. ومن خلال النموذج المقدر يظهر أن معامل التحديد قد بلغ 99٪، أي أن المتغيرات المستقلة (التضخم والبطالة) تفسر النفقات العمومية بنسبة 99٪، كما أن قيمة فيشر المحسوبة كانت 346.61 وهي أكبر من القيمة الحرجة، مما يدل على أن النموذج معنوي وملائم.

الجدول 02: " تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL "

Method: ARDL				
Date: 06/30/22 Time: 16:26				
Sample (adjusted): 1994 2021				
Included observations: 28 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNINF LNCH				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 100				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
LNDE(-1)	-0.205058	0.248754	-0.824500	0.4245
LNDE(-2)	-0.370855	0.179023	-2.071546	0.0588
LNDE(-3)	0.414169	0.174287	2.376358	0.0335
LNDE(-4)	0.371928	0.219707	1.692834	0.1143
LNINF	-0.008126	0.023114	-0.351577	0.7308
LNINF(-1)	0.006929	0.023781	0.291359	0.7754
LNINF(-2)	-0.049962	0.023240	-2.149796	0.0510
LNINF(-3)	-0.067467	0.027919	-2.416529	0.0311
LNINF(-4)	-0.070297	0.032965	-2.132481	0.0526
LNCH	-0.067012	0.216699	-0.309242	0.7620
LNCH(-1)	-0.292412	0.241148	-1.212583	0.2469
LNCH(-2)	-0.210278	0.211554	-0.993971	0.3384
LNCH(-3)	-0.430464	0.205216	-2.097615	0.0561
LNCH(-4)	-0.308960	0.223572	-1.381929	0.1903
C	10.50688	2.208209	4.758099	0.0004
R-squared	0.997328	Mean dependent var	7.959167	
Adjusted R-squared	0.994451	S.D. dependent var	0.921590	
S.E. of regression	0.068652	Akaike info criterion	-2.215365	
Sum squared resid	0.061270	Schwarz criterion	-1.501664	
Log likelihood	46.01511	Hannan-Quinn criter	-1.997156	
F-statistic	346.6134	Durbin-Watson stat	2.226852	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

3.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

تظهر نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (03) أن قيمة إحصائية F المحسوبة تساوي 6.46 وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى $I(1)$ لاختبار الحدود عند مستوى معنوية 10٪، 5٪، 2.5٪، 1٪، وبناء عليه سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين النفقات العمومية والبطالة والتضخم (أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل) وذلك عند مستويات المعنوية السالفة الذكر.



الجدول 03: " نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test "

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.466246	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

4.4. تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل:

من خلال الاختبار السابق تم إثبات وجود علاقة طويلة المدى بين النفقات العمومية والمتغيرات المستقلة، وعليه سوف يتم تقدير هذه العلاقة والموضحة نتائجها في الجدول لموالي:

الجدول 04: " نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل "

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF	-0.239188	0.036333	-6.583147	0.0000
LNCH	-1.657426	0.072401	-22.89229	0.0000
C	13.30227	0.167110	79.60192	0.0000
EC = LNCH - (-0.2392* LNINF - 1.6574*LNCH + 13.3023)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال نتائج التقدير يتبين لنا أنه توجد علاقة معنوية بين النفقات العمومية والبطالة والتضخم وذلك بديل قيمة الدلالة للمتغيرات المستقلة بحيث يمكننا القول أن لهذه الأخيرة أثر معنوي على النفقات العمومية في الجزائر.

كما تظهر نتائج التقدير بأنه يوجد علاقة عكسية بين التضخم والنفقات العمومية، حيث أنه كلما زادت النفقات العمومية بنسبة 1٪ انخفضت معدلات التضخم بنسبة 0.2392٪، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية ولكنه منطقي في حالة الاقتصاد الجزائري ذلك لأن الزيادة في النفقات العمومية لم يكن له الأثر الإيجابي في التضخم لأنها ليست زيادة حقيقية.



نتائج التقدير تظهر أيضا بأن هنالك علاقة عكسية للبطالة على النفقات العمومية وذلك ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن زيادة الانفاق الموجه لخلق مناصب جديدة أو خلق مشاريع استثمارية بنسبة 1% كان له أثر في خفض نسب البطالة في الجزائر بنسبة 1.65%.

5.4. تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)

تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM، وبالنظر إلى نتائج التقدير التي يوضحها الجدول (05) فإن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5 %، مما يدل على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين النفقات العمومية والتضخم والبطالة، بحيث تشير قيمته إلى أن ما نسبته 78.98% من اختلال التوازن في النفقات العمومية أو أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن العودة للوضع التوازني في النفقات العمومية يستغرق أكثر من سنة (1/0.789856)، وذلك بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرين المفسرين.

الجدول 05: " نموذج تصحيح الخطأ VECM "

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNDP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/30/22 Time: 16:49
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDP(-1))	-0.415242	0.115695	-3.589104	0.0033
D(LNDP(-2))	-0.786097	0.151614	-5.184848	0.0002
D(LNDP(-3))	-0.371928	0.190893	-1.948359	0.0733
D(LNINF)	-0.008126	0.015629	-0.519961	0.6118
D(LNINF(-1))	0.187726	0.039730	4.725030	0.0004
D(LNINF(-2))	0.137764	0.039468	3.490557	0.0040
D(LNINF(-3))	0.070297	0.024956	2.816793	0.0146
D(LNCH)	-0.067012	0.137867	-0.486068	0.6350
D(LNCH(-1))	0.949703	0.200602	4.734259	0.0004
D(LNCH(-2))	0.739425	0.210216	3.517450	0.0038
D(LNCH(-3))	0.308960	0.182458	1.693326	0.1142
CointEq(-1)*	-0.789856	0.139992	-5.642148	0.0001
R-squared 0.838268		Mean dependent var 0.100250		
Adjusted R-squared 0.727077		S.D. dependent var 0.118452		
S.E. of regression 0.061882		Akaike info criterion -2.429651		
Sum squared resid 0.061270		Schwarz criterion -1.858706		
Log likelihood 46.01511		Hannan-Quinn criter. -2.255107		
Durbin-Watson stat 2.226852				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

6.4. اختبار جودة النموذج

إن النموذج المقدر سلفا $ARDL(4, 4, 4)$ ، حتى يكون مقبولا في النمذجة والتنبؤ لابد له من أن يحقق بعض الشروط التي تثبت جودته وذلك من خلال الاختبارات التالية:



أ. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: في هذا الإطار تم الاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) والتي كانت نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول 06: " نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء "

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.056339	Prob. F (2,11)	0.3805
Obs*R-squared	4.511282	Prob. Chi-Square (2)	0.1048

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال قيمة الدلالة للاختبار والتي فاقت 0.05، يمكننا قبول فرضية العدم بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب. اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) الأخطاء: تم اختبار عدم التجانس للأخطاء باستخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، الذي تظهر نتائجه في الجدول أدناه:

الجدول 07: " اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) الأخطاء "

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.567342	Prob. F (14,13)	0.8474
Obs*R-squared	10.61931	Prob. Chi-Square (14)	0.7156
Scaled explained SS	1.841654	Prob. Chi-Square (14)	0.9999

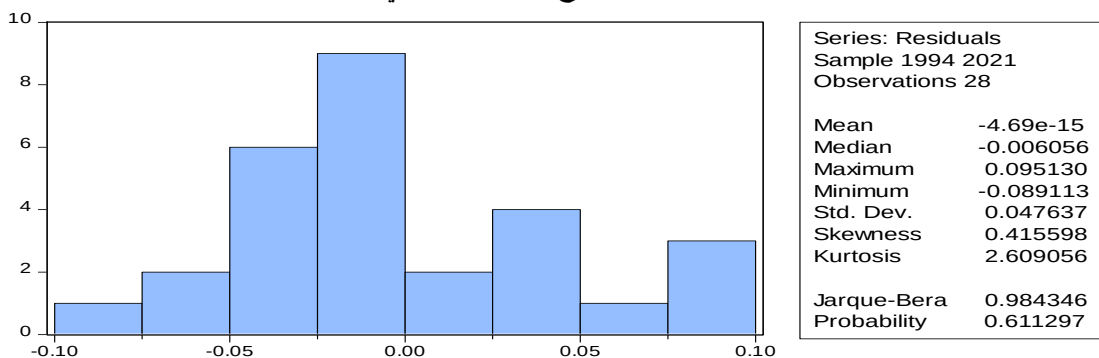
المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال النتائج أعلاه واستنادا للقيمة الاحتمالية لاختبار فيشر التي كانت أكبر من 0.05 يمكن قبول فرضية العدم بوجود تجانس التباين للأخطاء بمعنى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للأخطاء. وعليه فإن المعلومات المقدرة لهذا النموذج كلها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة، وبالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج الدراسة.

ت. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: بالاعتماد على النموذج المقدّر كان المدرج التكراري للبواقي وفقا للشكل أدناه، وبناء على إحصائية (Jarque-Bera) التي كانت أكبر من القيمة 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي تتوزع طبيعيا.



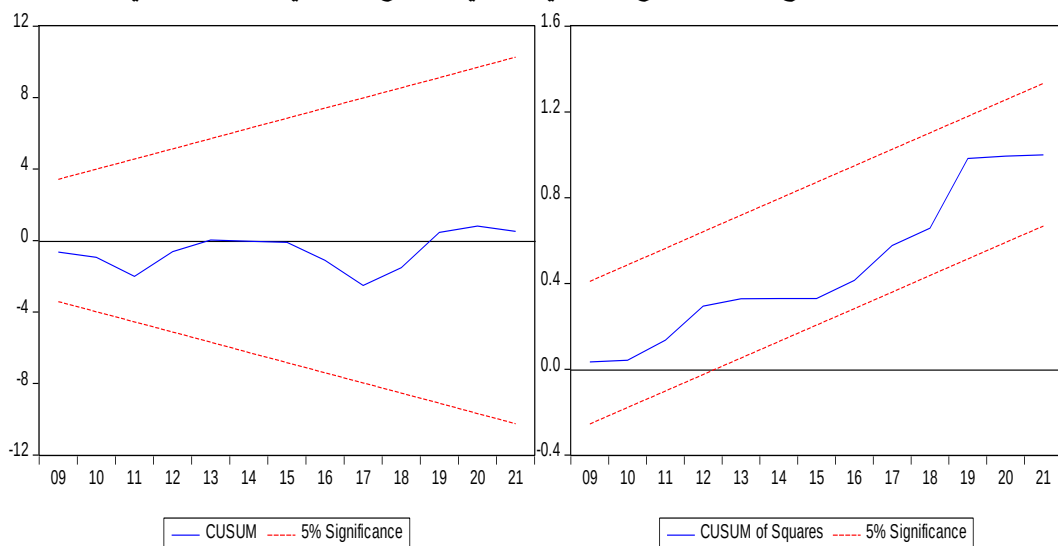
الشكل 01: " المدرج التكراري للبواقي "



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

ث. اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي: لاختبار ثبات المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذج $ARDL(4, 4, 4)$ ، أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة، بالتالي لا يوجد اختلال هيكلي، ولا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة، وهذا باستناد لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، وذلك لوجود الشكل البياني داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5٪، الموضحين في الشكلين التاليين:

الشكل 02: " نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي "



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

الخلاصة:

سعت دراستنا إلى تناول موضوع مهم يبحث في أثر التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)، وذلك من خلال جانبين للمعالجة نظرية تطرقت للمفاهيم الإجرائية للبحث وأخرى قياسية بتقدير نموذج قياسي يقيس هذا الأثر بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تقدير نموذج $ARDL(4, 4, 4)$ حيث أن التغير الخاص في النفقات العمومية في الجزائر يتم إرجاعه إلى المتغيرات المدروسة (التضخم والبطالة) بنسبة 99٪، بينما التأثير الباقي فهو يرجع لمتغيرات غير مدروسة، ونفسر هذه النسبة بأهمية هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاديات على غرار الاقتصاد الوطني فإن السياسة المالية والتي تعتبر النفقات العمومية من بين وسائلها تهدف دائما لإحداث الأثر المطلوب في هذه المؤشرات الاقتصادية المهمة.

- وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين كل من النفقات العمومية، التضخم والبطالة.

- وجود أثر معنوي لكل من التضخم والبطالة في المدى الطويل على النفقات العمومية

- وجود أثر سلبي للتضخم على النفقات العمومية وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية بحيث أنه كلما زادت النفقات العمومية بوحدة واحدة انخفضت معدلات التضخم بنسبة 0.23٪. وهذا منطقي في ظل الاقتصاد الجزائري فالتأثير هنا تأثير غير مباشر حيث تساهم معدلات التضخم في انهيار القدرة الشرائية مما يرفع من أسعار السلع ويزيد من الكتلة النقدية والنتيجة زيادة في الإنفاق العام زيادة ظاهرية غير منفعية. وبالتالي تأكلت الزيادة المسجلة في الأجور وكان التأثير عكسي للتضخم على الإنفاق العام الذي زاد ظاهريا دون زيادة حقيقية تترجم في تحسن مستوى معيشة الأفراد وزيادة معدلات الرفاهية والمشاريع، كما أن قيمة الثابت موجبة، وهي تمثل قيمة الإنفاق العام عند انعدام المتغيرات الأخرى.

- وجود علاقة عكسية بين النفقات العمومية ومعدلات البطالة، وهو أيضا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالنظر للدالة المقدرة فإنه كلما زادت النفقات بوحدة واحدة انخفضت معدلات البطالة ب 1.65٪. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية بفعالية الإنفاق الحكومي في امتصاص البطالة خصوصا في السنوات الأخيرة العي عرفت العديد من الإصلاحات والقرارات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الداخلي وأصحاب المشاريع والمؤسسات التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض نسب البطالة بالإضافة إلى العديد من المناصب المالية المفتوحة للتوظيف مؤخرا.

- وجود علاقة قصيرة الأجل بين النفقات العمومية، التضخم والبطالة.

- معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجوع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل ومعنوي (غير معدوم) فالنسبة 78.98٪ من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع الطويل الأجل)، ووحدة الزمن هنا التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في النفقات العامة



من المدى القصير إلى المدى الطويل هو أكثر من سنة 95 يوما ($1/0.789856 = 1.266$) كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائيا فالقيمة المحسوبة ل t بالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة؛

- جودة النموذج المستخدم في التحليل نظرا لخلوه من المشاكل القياسية وذلك باستخدام كل من اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار اختلاف التباين للأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، بالإضافة إلى اختبار ثبات النموذج.

قائمة المراجع:

- أسامة الفولي، ومحمود شهاب مجدي. (2000). أساسيات الاقتصاد السياسي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- أمال عقون. (2015/2016). مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي. أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014). كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أم البواقي.
- غيده فله، د. غيده فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان 2018. (بلا تاريخ).
- أمينة بن تركي، و فتيحة زربي. (المجلد 03، العدد 02 (2019)). العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي. مجلة المنتدى للدراسات والبحث الاقتصادية، 81-98.
- باسم أحمد عامر. (2010). نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- باسم أحمد عامر. (2010). نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- توفيق كريمة. (العدد 22 (جوان 2017)). أثر التوسع في النفقات على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014. مجلة معارف، 60-82.
- حميد عزري، و رابح خوني. (المجلد 11، العدد 02، 2018). قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 184-197.
- حميد مقربي. (2014-2015). رسالة ماجستير غير منشورة، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي. أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012). الجزائر: جامعة بومرداس.



- خالد وصفي الوزني، و أحمد حسني الرفاعي. (ط01،2002). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- رايح بلعباس، و أحمد زكان. (16-15 نوفمبر 2011). العلاقة بين الانفاق العام والبطالة — دراسة قياسية لحالة الجزائر — (1973-2008) . مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (صفحة 5). الجزائر: جامعة المسيلة.
- زكرياء مسعودي، و خليفة عزي . (المجلد04،العدد01،2020). أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL —دراسة قياسية للفترة (1980-2017. مجلة إضافات اقتصادية، 138-118.
- سليمان كعوان. (العدد07،جوان2017). تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك. مجلة الباحث الاقتصادي، 144-162.
- علي يوسفات. (العدد11،2012). عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر)دراسة قياسية للفترة 1970-2009. مجلة الباحث.
- كمال بلفصيل، عدة زحافي، و زين الدين فдал. (المجلد04،العدد02،2019). اختبار العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة والمستوى العام للأسعار خلال الفترة (1972-2010) بالجزائر دراسة قياسية. مجلة إقتصاد المال والأعمال.
- محمد بن عزة . (2014/2015). أطروحة دكتوراه غير منشورة. ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف — حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة تلمسان.
- محمد مقراني . (المجلد20،العدد 01،2020). العلاقة بين النفقات العامة بصنفيها والنمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة للفترة(1970-2018). مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- ناصر دادوي عدون، و عبد الرحمن العايب. (2010). البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- وليد عبد الحميد عافر. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- Ragan, C., & Lipsey, R. (13 édition, 2011). *Economics*. Toronto: Pearson éducation.
- Jain Rohit. (2009). *public finance and international trade* . India :Educationnal publishers Vimla



- H Henry. (1999). What you should know about inflation. Canada: Nostrand Company.
- Jeanne Baillargeon. (2000). Economie globale, une proche multidisciplinaire. Canada: Décarie éditeur Inc.
- Robert, F. (6 ème edition, 2015). Principles of Macroeconomics. USA: McGraw-Hill Education.

الملاحق:

الجدول 01: " قاعدة بيانات الدراسة "

السنوات	النفقات العمومية (مليار دينار)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)
1990	136.5	22,4899998	16,6525344
1991	212.1	20,6000004	25,8863869
1992	420.131	24,3799992	31,6696619
1993	476.627	26,2299995	20,5403261
1994	566.329	27,7399998	29,0476561
1995	759.617	31,8400002	29,7796265
1996	724.609	28,5310001	18,6790759
1997	845.196	25,4300003	5,73352275
1998	875.429	26,6620007	4,95016164
1999	961.682	28,302	2,64551113
2000	1178.122	29,7700005	0,33916319
2001	1321.028	27,2999992	4,22598835
2002	1550.646	25,8999996	1,41830192
2003	1639.265	23,7199993	4,26895396
2004	1888.93	17,6499996	3,9618003
2005	2052.037	15,2700005	1,38244657
2006	2453.014	12,2700005	2,31149919
2007	3108.669	13,79	3,67899575
2008	4191.053	11,3299999	4,85859063
2009	4246.334	10,1599998	5,73706036
2010	4466.939	9,96000004	3,91106196
2011	5731.752	9,96000004	4,52421151
2012	7058.1	10,9700003	8,89145091

المصدر: موقع البنك الدولي